

Distr.: General  
11 October 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة التاسعة

شرم الشيخ، مصر، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021  
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت\*  
استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مذكرة من الأمانة

### ملخص

تهدف هذه المذكرة إلى تقديم تحليل موجز للآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينبغي أن تُقرأ مقترنة بورقة الاجتماع CAC/COSP/2021/CRP.3، التي تتضمن آراء الدول الأطراف بشأن أداء الآلية بالصيغة التي قُدمت بها إلى الأمانة.

### أولاً - مقدمة

1- سلّم مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/8، بأن مواصلة عملية تقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قبل انتهاء دورة الاستعراض الثانية استناداً إلى الخبرات المكتسبة حتى الآن في دورة الاستعراض الأولى يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق نتائج مفيدة، وأن تلك العملية ينبغي أن تبدأ دون المساس بمواصلة تلك الأعمال على أي وجه في وقت لاحق بعد انتهاء الدورة الاستعراضية الثانية. وطلب مؤتمر الدول الأطراف أيضاً، في ذلك القرار، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، لكي يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي للآلية والمقرّر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة من دورات الاستعراض.

\* CAC/COSP/2021/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

091121 091121 V.21-07588 (A)



- 2- وفي مذكرة شفوية مؤرخة 18 آب/أغسطس 2021، دعت الأمانة الدول الأطراف في الاتفاقية إلى تقديم آرائها، إن وجدت، بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، ولا سيما بشأن إجراء الاستعراضات القطرية ونتائج عمليات الاستعراض القطري وإجراءات المتابعة، بما في ذلك الآراء المتعلقة بالممارسات الجيدة و/أو التحديات المستبانة في سياق إجراء الاستعراضات القطرية، ونموذج الجدول الزمني للاستعراضات القطرية، ودور الأمانة على النحو المبين في الإطار المرجعي للآلية، وكذلك أي مسائل أخرى تعتبرها ذات صلة.
- 3- وحتى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت قد وردت آراء من 26 دولة طرفا هي: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، بنما، بوتان، بولندا، بيرو، بيلاروس، تشيكيا، جمهورية مولدوفا، السنغال، شيلي، الصين، فرنسا، قطر، كوبا، مدغشقر، المغرب، المكسيك، ميانمار، النرويج، النيجر، نيكاراغوا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4- وتهدف هذه المذكرة إلى تقديم تحليل موجز يتناول الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف في ردودها على المذكرة الشفوية المذكورة أعلاه، وملاحظات عامة، ومعلومات واردة عن الإصلاحات التي أجريت على الصعيد الوطني، وتعليقات بشأن السبل الممكنة للمضي قدما بعد نهاية مرحلة الاستعراض الأولى.
- 5- وينبغي أن تُقرأ هذه المذكرة مقترنة بورقة الاجتماع CAC/COSP/2021/CRP.3، التي تتضمن جميع الآراء المقدّمة من الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، بصيغتها التي وردت بها، بما في ذلك أي آراء وردت بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

## ثانياً - ملخص التعليقات الواردة من الدول الأطراف

### ملاحظات عامة

- 6- قدمت عدّة دول أطراف معلومات تتعلق بمشاركتها في آلية استعراض التنفيذ، كدول أطراف مستعرضة وكدول أطراف مستعرضة أيضا. وأكدت هذه الدول مجددا الدور الإيجابي الذي تضطلع به الآلية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال، وأكدت من جديد دعمها لها، في حين شددت بعض الدول الأطراف على أن الآلية مصممة تصميمًا جيدا وتتسم بحسن الأداء والفعالية. كما أشارت الدول الأطراف إلى أن الآلية تقدم دعما هاما لتعزيز فعالية تدابير مكافحة الفساد التي تتخذها الدول الأطراف، ولتحسين الامتثال لأحكام الاتفاقية. وأشار أيضا إلى أن الآلية تؤدي دورا أساسيا في تعزيز أوجه التعاون والتنسيق المؤسسيين بين سلطات إنفاذ القانون على الصعيد المحلي، وكذلك في توطيد التعاون في مجال مكافحة الفساد على الصعيد الدولي. وأعربت عدة دول أطراف عن تقديرها لدور الأمانة في مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية وفي تيسير عملية الاستعراض وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة.

### إجراء الاستعراضات القطرية: الممارسات الجيدة والتحديات والمقترحات

- 7- فيما يتعلق بالمرحلة الأولى لعملية الاستعراض، اقترحت إحدى الدول الأطراف تعديل عملية سحب القرعة بغية إتاحة إمكانية اختيار الدول الأطراف التي لديها نظم قانونية ماثلة أو مقارنة وتقع في نفس المنطقة الجغرافية، وهو ما من شأنه أن يساعد على التعجيل بعملية الاستعراض وتحسين نوعية الملاحظات.
- 8- وأوصت دولة طرف أخرى بأن يتناول جدول أعمال عملية التداول الأولى عن بعد جميع نقاط النقاش بين الدول الأطراف المشاركة، وبأنه ينبغي ضمان ملاءمة الخبراء الحكوميين لهذه العملية.
- 9- وأوصت بعض الدول الأطراف بتبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية واختصارها، بحيث تركز على المسائل الأساسية في الاتفاقية، على أن تقدّم معلومات إضافية أثناء الزيارة القطرية.

- 10- وأوصي كذلك بتشجيع الدول الأطراف المستعْرِضة على التعاون مع الدول الأطراف المستعْرِضة في توفير التشريعات والقواعد واللوائح التنظيمية بناء على الطلب، وتزويد خبراء الدول الأطراف المستعْرِضة بالتقارير الحديثة الصادرة عن آليات الاستعراض الأخرى.
- 11- وأشارت بعض الدول الأطراف إلى أن الزيارات القطرية الميدانية تشكل جزءاً هاماً من عملية الاستعراض، وإلى وجود صعوبات ترتبط بالزيارات القطرية التي أُجريت عن بعد أو في شكل هجين (حضورياً وعبر الإنترنت). وشددت دول أطراف أخرى على أن الزيارات القطرية، سواء التي تُجرى عبر الإنترنت أو حضورياً، تكتسي أهمية حاسمة في استكمال الاستعراض المكتبي وتمكّن أفرقة الاستعراض من التوصل إلى فهم أكثر دقة للتحديات وأفضل الممارسات، وأشارت أيضاً إلى ضرورة أن تحدد الدول الأطراف المستعْرِضة أصحاب المصلحة المعنيين قبل الزيارات القطرية بوقت كاف، وأن تكفل مشاركتهم.
- 12- ورأت إحدى الدول الأطراف أن من الممكن تحسين طريقة عرض النتائج المستخلصة من الاستعراضات القطرية، وأشارت إلى أن من شأن منصة حديثة وسهلة الاستخدام تسمح بالبحث حسب الموضوع أن تكون أكثر فعالية وفائدة.
- 13- ولاحظت إحدى الدول الأطراف أن عدم أخذ التطورات اللاحقة للزيارات القطرية في الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى إدراج معلومات غير محدّثة في تقارير الاستعراض النهائية والخلاصات الوافية. وأشارت أيضاً إلى أنه ينبغي تقديم مبررات أوضح للخيارات التي أُخذ بها في تحديد النجاحات والممارسات الجيدة، وأن هذه الخيارات ينبغي أن تسترشد بعمليات التبادل المباشر بين الدول الأطراف المستعْرِضة والدول الأطراف المستعْرِضة.
- 14- وأوصت إحدى الدول الأطراف بأن تتضمن تقارير الاستعراضات القطرية بيانات ومعلومات محدّثة، بالصيغة التي قدمتها بها الحكومات، عن أوجه التقدم من الناحية التشريعية والجهود المؤسسية المبذولة حديثاً والرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، حتى تتضمن التقارير أحدث المعلومات المتاحة.
- 15- وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى الفترات الطويلة التي تفصل بين الزيارات القطرية وإعداد التقارير النهائية للاستعراضات القطرية، الأمر الذي يؤثر بدوره على إمكانية الاستفادة من نتائج عملية الاستعراض.
- 16- وأوصت بعض الدول الأطراف بوضع الصيغة النهائية لمشاريع تقارير الاستعراضات القطرية قبل الموافقة على الخلاصات الوافية، في حين اقترحت دول أخرى وضع حد أقصى لعدد الكلمات التي ترد في تقارير الاستعراضات القطرية.
- 17- وأوصت دولة طرف أخرى بوضع مبادئ توجيهية مفصّلة تهدف إلى تحسين نوعية تقارير الاستعراضات القطرية وتحقيق التوازن بين التقارير المفرطة في التفاصيل والخلاصات الشديدة الإقتضاب.
- 18- وذكرت إحدى الدول الأطراف عدداً من الممارسات التي اعتمدها، سواء كدولة طرف مستعْرِضة أو كدولة طرف مستعْرِضة، والتي تشمل توفير تدريب متخصص للخبراء الحكوميين المشاركين في الاستعراض، وإعداد ردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قبل البدء الفعلي للاستعراض، وتقاسيم مواد الاتفاقية على الخبراء المستعْرِضين وفقاً لخبرة كل منهم.
- 19- ولاحظت إحدى الدول الأطراف أنها استفادت من القدرة على الاستناد إلى ردها المقدمة إلى هيئات الاستعراض الأخرى عند إعداد ردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية لأغراض آلية استعراض التنفيذ.
- 20- ولاحظت بعض الدول الأطراف أهمية وجود عملية تشاور شفافة تضم العديد من أصحاب المصلحة، واقترحت إحدى الدول الأطراف التماس آراء المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص عن طريق إجراء مقابلات وإدراجها في التقارير، وذلك بغية الحصول على صورة أكثر دقة للمشكلة. وأشارت إحدى الدول

الأطراف إلى أن تقارير الاستعراضات القطرية ينبغي، كقاعدة عامة، أن تتاح لاطلاع العموم. وذكرت إحدى الدول الأطراف أنها تشجع مشاركة أصحاب المصلحة في فريق استعراض التنفيذ.

21- وأشارت دولة طرف أخرى إلى ما ورد في الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ من مبادئ توجيهية وخصائص تنص على أن العملية الحكومية الدولية التي تتطوي عليها الآلية تحترم مبادئ المساواة بين الدول الأطراف وسيادتها، وتأخذ في الاعتبار مستويات التنمية في الدول الأطراف فضلا عن تنوع النظم القضائية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، والاختلافات التي تعرفها تقاليدها القانونية. وفي معرض الإشارة إلى القسم المتعلق بعملية الاستعراض من الإطار المرجعي، أشارت الدولة الطرف نفسها إلى أن الفترات التي تنص، ضمن محتويات أخرى، على أن تظل تقارير الاستعراضات القطرية سرية وعلى أن الدولة الطرف المستعرضة تُشجّع على ممارسة حقها السيادي في نشر تقرير الاستعراض القطري الخاص بها أو جزء منه تجسد متطلبات هامة بالنسبة لجميع الدول الأطراف، وخصوصا البلدان النامية، وينبغي احترامها احتراماً تاماً.

#### نموذج الجدول الزمني للاستعراضات القطرية

22- فيما يتعلق بنموذج الجدول الزمني للاستعراضات القطرية، ذكر العديد من الدول الأطراف المجيبة أنها واجهت تحديات في التقيد بالجدول الزمني، الذي اعتبرته غير واقعي، ومن ثمّ فإنها توصي بتمديد الأطر الزمنية الواردة فيه. وأوصت إحدى الدول الأطراف بتعديل الأطر الزمنية بحيث تتراوح بين 12 و18 شهراً، شريطة أن تظل المدة الإجمالية للدورة الثانية دون تغيير.

23- وفيما يتعلق تحديداً بقائمة التقييم الذاتي المرجعية، لاحظت إحدى الدول الأطراف أن الإطار الزمني المتاح للدول الأطراف لكي تستكمل ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قصير للغاية كذلك. وذكرت دولة طرف أخرى أن القائمة المرجعية فضفاضة للغاية، في حين أشارت إحدى الدول الأطراف إلى أنها لم تواجه أي مشاكل في ملء قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

24- وأوصت إحدى الدول الأطراف بتبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الدول إلى وجود صعوبات تقنية فيما يتعلق باستخدام برمجية "أومنيبوس".

25- وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى أن عملية ملء القائمة المرجعية تتطلب إجراء مشاورات مع العديد من المؤسسات على الصعيد الوطني. ولاحظت بعض الدول الأطراف أن مستوى تعقّد عملية الاستعراض، وخصوصاً دورة الاستعراض الثانية، يعني أن هناك حاجة إلى جمع قدر كبير من المعلومات وتنظيمها وترجمتها وتحليلها. وفي هذا الصدد، اقترحت بعض الدول الأطراف تقديم تقارير أكثر تواتراً إلى الدول الأطراف المستعرضة بشأن التقدم المحرز في الاستعراضات، من أجل ضمان توافر خبراء من الدول الأطراف المستعرضة.

26- وأوصي بحثّ الدول الأطراف المستعرضة على التقيد بمراحل الاستعراض المحددة في الإطار المرجعي، وبالنظر في سبل إضافية لتشجيع الدول الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل تجنب حدوث مزيد من التأخير، بما في ذلك توجيه رسائل التذكير. وذكرت إحدى الدول الأطراف أنه سيكون من المفيد إعادة النظر فيما إذا كان ينبغي أن تظل مرحلة الاستعراض مؤلفة من دورتي استعراض، وأعربت عن رأي مؤداه أن الدول الأطراف ستستفيد من استعراض الفصول من الثاني إلى الخامس من الاتفاقية في غضون الإطار الزمني المخصص لدورة استعراض واحدة.

#### دور الأمانة

27- فيما يتعلق بدور الأمانة، أعربت معظم الدول الأطراف المجيبة عن تقديرها للدعم الفني والتقني الذي تقدمه الأمانة في سياق آلية استعراض التنفيذ، بما في ذلك في تدريب الخبراء الحكوميين وتعزيز قدراتهم.

وفي هذا الصدد، أشارت إحدى الدول الأطراف إلى أنها استضافت، منذ عام 2012، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دورات تدريبية لفائدة جهات وصل وخبراء حكوميين من بلدان مختلفة عُقدت في مكتب المدعي العام، وتمكّن المشاركون فيها من تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والخبرات فيما يتعلق بمشاركتهم في الاستعراضات القطرية. ولاحظت إحدى الدول الأطراف أن ما أُجري من استعراضات صورية أثناء الدورات التدريبية التي نظمتها الأمانة، بشأن مجموعة من الأنشطة في دورة الاستعراض من مرحلة الاستعراض المكتبي إلى الزيارة الميدانية وحتى اعتماد التقرير النهائي، قد مكّن الخبراء المشاركين من التوصل إلى فهم أفضل للتطبيق العملي لأحكام الإطار المرجعي للآلية، كما هيأ لهم بيئة مناسبة لإثارة أي شكوك وشواغل قد تنشأ في سياق عملية الاستعراض الفعلية.

28- وأوصي بمواصلة تنظيم الدورات التدريبية لفائدة جهات الوصل والخبراء الحكوميين، أو حتى تنظيمها بصورة أكثر تواتراً، بما في ذلك عبر الإنترنت.

29- ودعت إحدى الدول الأطراف الأمانة إلى الاحتفاظ، لأغراض آلية استعراض التنفيذ، بقائمة محدّثة تضم الكيانات الوطنية الممثلة للدول الأطراف، بما في ذلك بيانات الاتصال بها.

30- وحدثت تأخيرات من جانب الأمانة، يمكن أن تُعزى إلى محدودية عدد الموظفين المختصين بالاستعراضات القطرية. وطُلب إلى الأمانة أن تستكشف استراتيجيات جديدة للمضي قدماً في الاستعراضات القطرية، وأن تزوّد الدول الأطراف، في دورات فريق استعراض التنفيذ، بمعلومات محدّثة ومنظمة عن التقدم المحرز في إجراء الاستعراضات.

31- وأشارت بعض الدول الأطراف إلى التحديات المرتبطة بترجمة الوثائق في سياق الاستعراضات القطرية وكذلك الترجمة الشفوية أثناء الزيارات القطرية، وأوصت إحدى الدول الأطراف بتحسين إجراءات تحديد واختيار المترجمين الشفويين المعتمّرين الاستعانة بهم أثناء الزيارات القطرية.

32- وأبرز عدد من الدول الأطراف أهمية تعزيز أوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى المنشأة بموجب اتفاقيات أخرى، وخصوصاً فيما يتعلق بالجدول الزمني، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، واختيار المناطق التي ستخضع للاستعراض، بغية الاستفادة من خبرات تلك الآليات.

33- وأوصت إحدى الدول الأطراف بأن تقوم الأمانة بتحديث قاعدة البيانات الخاصة ببوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك") لتشمل القوانين التي تذكرها الدول الأطراف في ردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

34- ودُعيت الأمانة إلى إيلاء اهتمام خاص لطلبات المساعدة التقنية التي تقدمها الدول الأطراف.

35- وأبرزت إحدى الدول الأطراف أن المساعدة التقنية عنصر هام جداً في آلية استعراض التنفيذ، نظراً لأنها لا تشكل عنصراً من عناصر آليات الاستعراض الأخرى. وفي هذا الصدد، وبغية تعظيم فوائد المساعدة التقنية وكذلك تشجيع الدول الأطراف على تقديم معلومات عن احتياجاتها الحالية من المساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية، بما يشمل الاحتياجات المستبانة خلال عملية الاستعراض، أوصت الدولة الطرف بأن تؤخذ العناصر التالية في الاعتبار: (أ) اتخاذ إجراءات المتابعة بصورة دورية وفي الوقت المناسب؛ (ب) تقديم معلومات محدّثة في وقت لاحق للاستعراضات؛ (ج) شرح الإجراءات المتعلقة بكيفية الاستفادة من المساعدة التقنية على وجه الدقة.

36- ولاحظت إحدى الدول الأطراف أن عملية الاستعراض في إطار الدورة الثانية أصبحت أكثر تدخلًا، وأن صياغة التوصيات على وجه الخصوص أصبحت أكثر صرامة وتوجيهًا، وأن التوصيات نفسها تكون في بعض الحالات إما مكررة أو متناقضة مع توصيات صادرة في سياقات أخرى، ومنها مثلاً توصيات فرقة العمل

المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة الدول المناهضة للفساد. وفي هذا الصدد، أشارت هذه الدولة الطرف إلى الفقرة 49 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، التي تحدد دور الأمانة.

37- وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى ما يتمتع به موظفو الأمانة من روح مهنية ومعايير أخلاقية عالية، وما قدموه من مساعدة وإرشادات هامة للدول الأطراف، وخصوصاً من خلال تشجيع تبادل أفضل الممارسات واحترام النظام القانوني لكل دولة طرف.

#### نتائج عمليات الاستعراض القطري وإجراءات المتابعة: الإصلاحات التي أجريت على الصعيد الوطني

38- فيما يتعلق بالمتابعة بعد انتهاء الاستعراض، أشارت إحدى الدول الأطراف إلى أن التحديات المستبانة في عملية الاستعراض يمكن التغلب عليها بمساعدة تقنية من الأمانة، وكذلك من الدول الأطراف.

39- وذكرت إحدى الدول الأطراف أنها أنشأت فريق عمل يدمج جميع المؤسسات الحكومية المشاركة في منع الفساد ومكافحته، وذلك بغية تعجيل الاتصالات بين الوكالات وتنسيق الردود الوطنية في سياق الاستعراض القطري.

40- وأشارت الدول الأطراف إلى ضرورة متابعة تنفيذ التوصيات التي قدمها الخبراء الحكوميون المنتمون إلى الدول الأطراف المستعرضة، ولكنها لاحظت أن آلية استعراض التنفيذ تفتقر إلى التدابير المناسبة لحث الدول الأطراف على معالجة أوجه القصور التي استبانها الخبراء المستعرضون. واقترحت إحدى الدول الأطراف أن تستكشف الأمانة خيارات مختلفة لإجراء هذه المتابعة. فعلى سبيل المثال، يمكن للأمانة أن تقوم بجمع معلومات عن الإجراءات التي تتخذها البلدان للاستجابة للتوصيات المقدمة في كل دورة استعراض، وفقاً للدورة، وربما نشر تلك المعلومات على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رهنا بتوافر الموارد. كما اقترحت هذه الدولة الطرف الاستفادة من اجتماعات فريق استعراض التنفيذ باعتبارها فرصة أمام الدول الأطراف لتقديم معلومات عن تنفيذها للتوصيات المنبثقة عن دورتي الاستعراض كلتيهما.

41- وأوصي بتشجيع الدول الأطراف على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات القطرية وتقديم تقارير عن هذا التنفيذ خلال دورات فريق استعراض التنفيذ، وباستكشاف إمكانية وضع أداة لتتبع التنفيذ من أجل رصد تنفيذ الدول الأطراف للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وضمان الشفافية بهذا الشأن.

42- وأشارت بعض الدول الأطراف إلى أن عملية الاستعراض شجعت الإصلاحات المؤسسية والقانونية على الصعيد الوطني. وقدّمت إحدى الدول الأطراف أمثلة محددة على هذه الإصلاحات، تشمل إدخال تعديلات على تشريعاتها لمكافحة الفساد بغية تنفيذ التوصيات التي صدرت أثناء عملية الاستعراض، والاستثمار في بناء القدرات بهدف المضي قدماً في تطوير المهارات المتخصصة لموظفي سلطة مكافحة الفساد، وإنشاء شعبة مخصصة معنية بالإدارة الفعالة للموجودات المضبوطة أو المجمدة.

43- وذكرت دولة طرف أخرى أمثلة تراوحت بين تعديلات أدخلت على قانونها الجنائي استجابة للملاحظات التي أبدت بشأن تنفيذ المواد 15 و16 و18 و21 من الاتفاقية، وإنشاء مكتب تنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد عدد من السياسات واللوائح والأدلة المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته وتعزيز نظامها الوطني لمكافحة الفساد بهدف جعله متوافقاً مع الاتفاقية.

44- وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى أن عملية الاستعراض أدت إلى اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد وإرساء أطر قانونية ومؤسسية جديدة، في حين أشارت دولة طرف أخرى إلى أن آلية استعراض التنفيذ مكنتها من إحراز تقدم في إطار الإصلاحات التشريعية المتعلقة بتحديد مسؤولية الموظفين الأجانب ومدد التقادم والعقوبات المفروضة على جرائم الفساد.

## مسائل أخرى: متابعة المرحلة الحالية

45- أوصي أيضا بأن ينظر المؤتمر في وضع آلية متابعة، وهو ما سيتطلب موارد أقل من تلك التي ستتطلبها دورة استعراض ثالثة، بغية تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في تنفيذ التوصيات السابقة المقدمة في إطار استعراضاتها القطرية، وأن ينظر المؤتمر أيضا في وضع معايير أو عتبة يمكن على أساسها اعتبار أن دورة الاستعراض قد اختتمت، على أن تستخدم آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كأساس لتحديد تلك المعايير.

46- ورأت إحدى الدول الأطراف أنه، لدى النظر في دورة جديدة محتملة لآلية استعراض التنفيذ، هناك إمكانية لإعادة النظر في النظام المطبق، وخصوصا فيما يتعلق بالجوانب التالية: (أ) اتباع نهج مصمم خصيصا يركز على الإنفاذ والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، والتحديات والمسائل المتبقية من الدورتين الأولى والثانية؛ (ب) تبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية؛ (ج) إعداد تقرير استعراض قطري موحد ومبسط، يكون أقرب إلى النموذج الحالي للخلاصة الوافية.

## ثالثا - الخلاصة

47- لعل المؤتمر يود النظر في الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف في إطار مداولاته بشأن تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ وسبل المضي قدما بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الأولى.